الجامعـــــــــة الإسلامية في لبنـــــان
كلية العلوم السياسيَّة والإداريَّة والدبلوماسيَّة
قسم العلاقات الدوليَّة والدبلوماسيَّة

انعكاسات المتغير الأمني والإقليمي
على منظومة أمن الخليج بعد عام ٢٠٠٣

رسالة ماجستير في العلاقات الدوليَّة والدبلوماسيَّة

أعدَّها
محمد علي محمد الساعدي

لجنـــة المناقشـــة

أ.د. رامز عمَّار	مشـــــــــرفاً
د. كريستل الأشقر	قارئـــــــاً أولاً
د. جنان طفيلي	عضـــــــــواً

٢٠١٩ – ٢٠٢٠

المقدمة

تطل العديد من الدول العربية على الخليج العربي، مثل المملكة العربية السعودية، والبحرين، والامارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان، والكويت، وحكومات هذه الدول هي حكومات ملكية كانت من أفقر دول العالم سابقاً، وبعد أن تّم اكتشاف النفط فيها وثورة أسعار النفط في أوائل السبعينيات، أصبحت من أغنى دول العالم، إذ زاد دخل المواطن فيها بشكل كبير، وزادت هجرة العمال الاجانب اليها، حيث قامت هذه الدول بتنفيذ العديد من البرامج الضخمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لتعزز حكم وسيطرة العائلات الحاكمة على الولايات، وتسلط الضوء الدولي عليها.

وتشكل السعودية الحجم الاكبر من دول الخليج العربية، إذ تبلغ مساحتها ٢١٤٩٦٩٠ كم^{٢} وتعد الرياض العاصمة، ويحدها من الشرق قطر والامارات والخليج العربي ومن الغرب خليج العقبة والبحر الاحمر، ومن الجنوب اليمن وسلطنة عُمان ومن الشمال فتحدها الكويت والأردن والعراق. تأتي بعدها عُمان من حيث المساحة اذ تبلغ مساحتها ٣٠٩.٥٠٠ كم^{٢}، وتشكل مسقط العاصمة، وتمتد سواحل السلطنة من مضيق هرمز شمالاً الى جمهورية اليمن في الجنوب، وتأتي دولة الامارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة من ناحية المساحة إذ تبلغ مساحتها ٣٨.٦٠٠ كم^{٢}، ويحدها من الشمال الخليج العربي ومن الشرق خليج عُمان وسلطنة عُمان، وتحدها من الجنوب السعودية وسلطنة عُمان، ومن الغرب قطر والسعودية، وتأتي الكويت في المرتبه الرابعة إذ تبلغ مساحتها ١٧.٨١٨ كم٢ وتقع في الركن الشمالي الغربي للخليج الذي يحدها من الشرق، ويحدها من الشمال والغرب جمهورية العراق ومن الجنوب السعودية، وتاتي قطر في المرتبة الخامسة إذ تبلغ مساحتها ١١.٥٢١ كم^{٢}، وتأتي البحرين في المرتبة السادسة من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتها ٩٣٤.٥٧ كم^{٢}. وقد شكلت هذه الدول مجتمعةً منظمة تدعى "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"

ويُعرَف مجلس التعاون لدول العليج العربية، بأنه تكتل سياسي واقتصادي وعسكري يتكون من الامارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر وعمان والكويت، إذ توصل قادة هذه الدول الست في القمة التي عقدت في (أبو ظبي) بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٨١ الى صيغة تعاونية تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولاً

الى الوحدة، وهذا ما نص عليه النظام الاساسي للمجلس في مادته الرابعة، وجاءت المنطلقات واضحة في ديباجة النظام الاساسي التي أكدت على ما يربط هذه الدول الستة من علاقة خاصة وفريدة، وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الاسلامية، وإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، ويتكون مجلس التعاون الخليجي من عدة أجهزة وهي المجلس الاعلى والهيّأة الاستشارية للمجلس الاعلى وهيّأة تسوية المنازعات والمجلس الوزاري والأمانة العامة.

وتتكون منظومة أمن الخليج من "بلدان مجلس التعاون الخليجي" لكن من الضروري إشراك العراق وايران في هذه المنظومة ولا بد من ضرورة إيجاد صيغة أمنية لإدارة الصراعات وضبطها في ما بينها للحيلولة دون تفاقمها بما يهدد مصالحها الحيوية، آخذين في الاعتبار المستجدات التي ترتبت على أحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وأهمها ازدياد الصراع الدولي على هذه المنطقة بسبب الاهمية الستراتيجية مقارنة بغيرها من الدول الاخرى كدول المغرب العربي.

ويتمتع الخليج العربي بأهمية استراتيجية كبيرة ترجع إلى عدة عوامل رئيسة منها: أن الخليج العربي يشكل بوابة الوطن العربي والعالم من جهة المحيط الهندي، وهو طريق التجارة والنفط إلى البحر المتوسط، وفي دول الخليج ثروة النفط التي تدعم مواقف الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وأصبحت الامكانات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤثر على الاقتصاد العالمي سواء بالنسبة للدول المتقدمة التي تعتمد على النفط أم الدول النامية التي تحتاج إلى المعونات الاقتصادية لتقوى على القيام بأعباء مشاريع التنمية الاقتصادية.

كل هذا أكسب المنطقة أهمية متزايدة في الشؤون العربية والدولية على حد سواء، لذلك كانت ولا زالت هذه المنطقة محط تنافس الدول العظمى التي تسعى إلى بسط سيطرتها ونفوذها عليها بطريقة أو بأخرى، تارة باستخدام منطق الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة كما فعلت بريطانيا في الماضي، وأخرى بواسطة القواعد العسكرية.

وهذه الاهمية ظلت على مدار التاريخ نقطة تقاطع مصالح الدول الكبرى، فبريطانيا خرجت إلى هذه المنطقة لاعتبارات تجارية وامبراطورية، والولايات المتحدة الأمريكية تواجدت فيها لأغراض محاصرة المد الشيوعي، وبناء التحالفات من أجل السيطرة على النفط وتأمين الأعماق لمنصتها

المتقدمة في المنطقة (إسرائيل). بينما ظل الاتحاد السوفيتي السابق ووريثته روسيا الاتحادية، تسعى لفتح بوابة على هذه المنطقة لتأكيد حضورها بوصفها دولة كبرى.

ونتيجة لذلك شغل الأمن في منطقة الخليج صدارة اهتمامات السياسة الدولية والإقليمية في التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة، إذ أثارت هذه التفاعلات اشكاليات حول ارتباط الامن الغربي بشريان حياته بمنطقة الخليج، التي تمد العالم الصناعي بـ٦٠% من احتياطاته المؤكدة للنفط في العالم.

ومما لا شك فيه أن تحقيق الامن والاستقرار والحفاظ عليهما هو من الغايات التي ترنو اليها الدول في سياساتها الداخلية والخارجية، وهذه الغايات في الحقيقة تكاد تكون –ان صح تسميتها بالمقدسة– مهمة لتحقيق الأمن والاستقرار لما له منأثر كبير في نهوض وتقدم الشعوب والامِ.

لذا سعت غالبية الدول إلى ترسيخ الامن من خلال فهم البيئة الداخلية للدولة والتعامل الحذر مع البيئة الخارجية؛ ولأننا في عصر الانفتاح والتطور التكنلوجي اتجهت الدول نحو مفاهيم جديدة في التعامل مع الواقع الأمني الذي يراد منه تحقيق الاستقرار فأصبح التأثير والتأثر سمة لا يمكن نكرانها، فلا تستطيع دولة من الدول أن تغلق حدودها في سبيل الحفاظ على أمنها بل أصبح الواقع يدفع الدول للتعامل مع التحديات التي تفرزها البيئة الخارجية بأطر وأساليب تحفظ استقرار وأمن البيئة الداخلية، إذ أصبح من مهمة الدولة الاساسية تحقيق الامن من خلال إدراك مسألة الامن وما الذي يؤثر فيها، وعليه فإن دول الخليج العربي حالها حال الدول الاخرى تسعى نحو أمن يحفظ دولها من التغيرات والتأثيرات التي تحدث في بيئة الشرق الاوسط غير المستقرة التي تعد من أكثر البيئات تعقيداً وتأثيراً.

فقد مرت هذه المنطقة بمراحل ومنعطفات سياسية وأمنية مختلفة منذ حصول معظم دولها على الاستقلال في بداية السبعينيات من القرن الماضي واتسمت هذه المراحل بحالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي بسبب ما مواجهته المنطقة من متغيرات عديدة ولاسيما ما شهدته أثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما نتجَ عنه في تغيير في بيئتها الجيوسياسية وواقعها السياسي الذي تجسد في احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وتعرض دول المنطقة لضغوط خارجية (أمريكية أساساً) من أجل الانضمام إلى الحرب ضد الارهاب وإجراء تحولات وإصلاحات جذرية فمن المؤكد أن هذه

الاحداث كان لها بالغ الاثر وانعكاسات سلبية على المنطقة العربية، وأمن الخليج بشكل خاص فقد أسهم الوجود العسكري الأمريكي المكثف في التدخل الأمريكي المباشر في أمن المنطقة والعبث في شؤونها المختلفة وتفكك مفهوم الامن، وتباعد الشُّقة بين وجهات نظر الدول العربية ودول الخليج في النظر إلى أمن المنطقة.

وبذلك وجدت دول الخليج نفسها في مأزق ذي أبعاد مختلفة في جميع المجالات: السياسية والاقتصادية والأمنية التي ألقت بتداعياتها المباشرة على دول الخليج ومنطقة الشرق الاوسط برمتها، نتيجة لذلك الغزو، ومروراً بتداعيات الملف النووي الايراني وصولاً إلى ثورات الربيع العربي وتداعياتها الخطيرة التي ما زالت في طور السيولة وعدم اليقين، أخذ التوتر وعدم الاستقرار يطغي على أمن منطقة الخليج أذ أفرزت تلك الاحداث بيئة أمنية جديدة اتصفت بعدم الاستقرار الهيكلي، ولاسيما مع غياب رؤيا واضحة حول مستقبل الترتيبات الأمنية للمنطقة، آخذين بعين الاعتبار اختلال التوازن في القوى عقب الغزو الأمريكي للعراق فأضحت دول الخليج تواجه التداعيات الجسيمة لتلك المتغيرات. وهي المحاور التي سيحاول الباحث تناولها من خلال عرض وتحليل بعض المصادر والعوامل والمتغيرات التي تؤثر على أمن الخليج واستقراره.

أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث بما يحاول أن يضيفه هذا البحث على الصعيدين العلمي والعملي؛ لكون الموضوع يتعلق بالأمن القومي لدول الخليج العربية.

١- الحاجة إلى معرفة البيئة الأمنية المعقدة في منطقة الخليج العربي.
٢- تسليط الضوء على مصادر التهديد التي أصبحت تزعزع الامن والاستقرار في هذه المنطقة.
٣- إمكانية دخول المنطقة برمتها في سباق تسلح أثر البرنامج النووي الايراني.
٤- تحول العراق بعد الغزو الأمريكي إلى مسرح لتصفية الحسابات بين أطراف دولية وإقليمية.

ثانياً: إشكالية البحث

تكمن مشكلة البحث في غياب الرؤية الواضحة والموحدة بين دول الخليج العربي للتهديدات الأمنية المختلفة التي تعاني منها هذه المنطقة، مع استبعاد إمكانية الركون إلى منظومة إقليمية

عربية موحدة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وما لها من تداعيات مختلفة على الامن الخليجي، وفي ظل ما تقدم يمكن صياغة التساؤلات الآتية:

١- تحتل دول الخليج العربي أهمية حيوية بالغه مقارنة مع دول المغرب العربي وغيرها من الدول العربية، فالى ماذا تعزى هذه الاهمية؟

٢- ما اسباب التعقيدات التي تنطوي عليها الخارطة الأمنية في منطقة الخليج؟

٣- ما مدى التأثيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي يفرضها البرنامج النووي الايراني على الامن الخليجي؟

٤- ما ابرز تداعيات الربيع العربي على أمن دول الخليج؟

٥- ما واقع تأثير المتغيرات الدولية على الامن الخليجي، وما دوافع التوجه الأمريكي نحو هذه المنطقة؟

ثالثاً: سبب اختيار الموضوع

هنالك مجموعة من الاسباب الشخصية والموضوعية التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع، فوجود الرغبة الذاتية للتخصص في الموضوعات الأمنية إذ تعد من أبرز موضوعات حقل العلاقات الدولية؛ لأنها موضوع رئيس للباحثين والمنظرين، وارتباط بلدي العراق بأمن الخليج من أبرز الدوافع التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع.

أما الاسباب الموضوعية فتتمثل في استمرار الخلل في الوضع الأمني في هذه المنطقة، بسبب تحولات عديدة منها الاحتلال الأمريكي للعراق وتنامي البرنامج النووي الايراني وعدم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن هذه الأزمة، إذ يتصدر الامن في هذه المنطقة صدارة أولويات الامم المتحدة.

رابعاً:منهج البحث

لقد حدّدت علينا طبيعة هذه الدراسة وأهميتها، الاعتماد على مبدأ التكامل المنهجي، أي الاعتماد على مناهج عديدة للبحث العلمي، وحسب متطلبات كل فرضية ومن بين تلك المناهج هو المنهج الوصفي التحليلي الذي تم الاعتماد عليه من أجل مناقشة الاوضاع الحالية وتأثيرها الحالي

والمستقبلي على أمن الخليج العربي، وكذلك تم اللجوء إلى المنهج التاريخي، كل ذلك بهدف الوصول إلى استنتاجات وتوصيات تخدم المشكلة وهدف البحث.

حامساً: خطة البحث

تم تقسيم هذا البحث على المقدمة التي مّر ذكرها؛ وعلى الفصل الأوَّل: أمن الخليج ومصادر التهديد وقُسّم على مبحثين: المبحث الأوَّل: أمن الخليج: مفهومه، وأهميته الاستراتيجية؛ والمبحث الثاني: مصادر التهديد الداخلية والإقليمية لأمن الخليج؛ وفي الفصل الثاني: المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على أمن الخليج العربي وقُسّم على مبحثين: المبحث الأوَّل: انعكاس المتغير الإقليمي على أمن دول الخليج؛ والمبحث الثاني: أثر المتغيرات الدولية على أمن الخليج العربي، بالإضافة إلى خاتمة تتضمن الاستنتاجات والتوصيات.

الخاتمة

نظراً لأهمية منطقة الخليج الاقتصادية والجيواستراتيجية واحتضانها أكبر خزان نفطي في العالم ولموقعها الذي امتازت به في قربها الشديد من مناطق التقاطع الاستراتيجي في العالم، جعلها محور جذب وتنافس لسياسات الدول الإقليمية والدولية، فكل دولة من الدول التي لها مصالح داخلها تسعى الى طرح رؤاها ومشروعها من أجل الحفاظ على أمن هذه المنطقة، وبذلك أدّى هذا الامر الى اختلال المعادلة الأمنية داخل المنطقة.

مما لا ريب فيه أن المتغيرات والاحداث التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي، قد أثرت بشكل مباشر في أمن كل دولة على حدٍ سواء، فضلا عن تأثيرها على أمن منطقة الخليج بشكل عام، حيث مرت منطقة الخليج بالعديد من القضايا التي أثرت في أمنها بشكل مباشر، بل وانصرف على منطقة الشرق الاوسط بشكل عام، وقد اعتمدت دول الخليج على دول أجنبية في حماية أمن واستقرار المنطقة مما دفعها لتقديم تسهيلات كبيرة لولايات المتحدة الأمريكية

فالاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما له من تداعيات خطيرة شكل نقطة تحول مهمة وجوهرية في أمن منطقة الخليج العربي، اذ فتح ذلك الاحتلال الباب أمام الكثير من المشاكل التي أخلت بذلك الامن على الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعيةكافة كما شكل البرنامج النووي الايراني أحد أسباب الاختلال في المعادلة الأمنية في منطقة الخليج، إذ كان له إفرازات لا تزال إلى يومنا هذا بل وأصبحت من القضايا الجوهرية والاساسية المؤثرة لا على الامن الخليجي وحده بل على الامن العالمي ككل، فخشية ورهبة دول المنطقة من برنامج ايران النووي يجعل المنطقة تدخل في سباق تسلح.

وقد تم التوصل خلال دراسة هذا الموضوع الى مجموعة من النتائج والتوصيات، على النحو الاتي:

الاستنتاجات

١. تشكل منطقة الخليج أهمية استراتيجية بما تمتلكه من موقع جغرافي مهم أو من موارد اقتصادية كبيرة وكلاهما يمثل محوراً من محاور الصراع الذي يشهده العالم الان خاصة بين

القوى الكبرى، سعيا وراء النفوذ والقوة.

٢. عدم وجود رؤى موحدة تحافظ على وحدة موضوع الامن الخليجي، فمنها مَن ترى عدم إشراك ايران بترتيبات أمن الخليج ومنها مَن ترى ضرورة اشراكها في هذه الترتيبات بوصفها طرفاً إقليمياً أساسياً ومنها مَن ترى ضرورة إشراك قوى دولية في هذه الترتيبات.

٣. تعدد مصادر تهديد أمن الخليج فمنها مصادر تهديد داخلية تشكل الجذر الاساسي الذي يؤثر على أمن الدولة بشكل أساس مثل ظاهرة الارهاب وغيرها من مصادر التهديد، فكلما كان هنالك نوع من الاستقرار والثبات في الامن الداخلي للدول، كلما انعكس ذلك على الوضع الخارجي، وهنالك مصادر تهديد خارجية تؤثر في أمن الخليج.

٤. إذ كان العراق في ظل النظام السابق مصدر تهديد بالغزو والاحتلال لدول الخليج، إلا أن تهديد العراق الجديد يتمثل في عدم الاستقرار الأمني للعراق وتصاعد الشد الطائفي بين مكوناته المختلفة الذي يمكن أن ينعكس على الاستقرار في دول المجلس الخليجي.

٥. أظهرت الأزمة القطرية الخليجية أن مجلس التعاون الخليجي يعاني من إشكالات حقيقية منها أنه لم يطور منظومة خاصة بحل الخلافات البينية الخليجية، وأن استمرار الأزمة من شأنه تشتيت الموقف الخليجي، ومن ثَمّ عدم استقرار المنطقة.

٦. وجود تأثيرات سلبية وايجابية للمتغيرات الإقليمية والدولية تؤثر على الحالة الأمنية في منطقة الخليجي.

٧. سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى إقامة نظام أمني في منطقة الخليج العربي من أجل حماية مصالحها وضمان أمن إسرائيل، ومنع تنامي قدرة أي دولة من الدول العربية ولاسيما الخليجية–العربية؛ لكون الوجود العسكري الاجنبي شكل عائقاً قبالة إقامة إطار أمني عربي ليسهم في إيجاد الضمانات الأمنية للدول العربية وبالأخص في دول مجلس التعاون الخليجي.

٨. تركز اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساس في أقطار مجلس التعاون الخليجي بسبب انكشافه الداخلي والخارجي أكثر من غيره، فهو أقل قدرة من التجمعات الاخرى على تحمل اهتزازات داخلية أو عدوان خارجي من جهة، وهو من جهة أخرى أغنى تجمع نتيجة للموارد التي يحتضنها، وبفعل الموقع الجيوستراتيجي والجيواقتصادي المهم الذي يتمتع به، هذه العوامل متفاعله دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الى بذل جهود مختلفة لإبقاء المنطقة

مرتبطة بها حتى ولو تطلب الامر استخدام الوسائل القسرية عند الضرورة.

٩. إنّ القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج بما زودت به من وسائل راحة وترفيه وكأنها مستوطنات صهيونية بخصائص ومستلزمات تؤكد أن القوات الأمريكية جاءت لتبقى أطول مدة ممكنة وليس لمده محدودة.

١٠. أنّ الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج ليس هدفه أمن الخليج، بل الهدف الجوهري منه هو الاستعراض أولاً وزيادة القوة التفاوضية الأمريكية مع القوى الدولية الطامحة ولاسيما الاقتصادية منها ثانياً، والسيطرة على مصادر الطاقة ثالثاً.

١١. لقد شكل البرنامج النووي الايراني أمراً مخيفاً ومهدداً لاستقرار دول الخليج على الرغم من تصريحات ايران المستمرة بسلمية برنامجها النووي لذا نجد أن دول الخليج اتخذت موقفا رافضاً لهذا البرنامج فهي ترى من ايران مصدر تهديد لأمن المنطقة.

١٢. أنّ قدرة ايران على أغلاق مضيق هرمز أمام ناقلات النفط، يعني قطع إمدادات نفط منطقة الخليج عن الدول الصناعية ومن ثَمّ خلق مشاكل كبرى لهذه الدول وباقي دول العالم لحاجتها المتزايدة لمصادر الطاقة.

١٣. لقد مثلت ثورات الربيع العربي التي اندلعت أواخر عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ بتداعياتها المتنوعة والمختلفة، أبرز المتغيرات الإقليمية التي كانت لها تأثيرات عميقة على منطقة الخليج لما تنطوي عليه هذه الثورات من مألات وترتيبات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية، وقد كان لثورة اليمن النصيب الاكبر من هذه التداعيات على دول الخليج باعتبار اليمن امتداداً طبيعياً لهذه المنطقة.

١٤. كان لكل من روسيا ودول مجلس التعاون رؤى مشتركة بعد أحداث ١١ ايلول/سبتمبر فقد أدرك الجانبان أن لديهما مصالحَ مشتركةً حيال بعض التطورات والإقليمية والدولية الجارية في الشرق الاوسط.

التوصيات

١. البحث عن أسلوب مجمع عليه بين الاقطار الخليجية لمعالجة ما تتعرض له من مصادر تهديد مختلفة.

٢. على النظم الخليجية المبادرة فوراً الى نفض التسلط والتأكيد على التلاحم مع جماهيرها

والتطوير المؤسسي له استيعاباً للتحولات الملحة.

٣. كما يتوجب على النظم الخليجية رصف السياسات الملائمة لمعالجة مخاطر الارهاب والعمالة الوافدة بكل تأثيراتها المخلة بالأمن المجتمعي الخليجي.

٤. تشكيل فرق أزمات تابعة لمجلس التعاون الخليجي تكون مهمتها دراسة كل الازمات في المنطقة الخليجية ومحاولة إيجاد حلول ناجعة لها قبل تدخل العامل الخارجي وتدويل الازمة

٥. صياغة استراتيجية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية عبر تكثيف التعاون، والتنسيق في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

٦. التوقف عن التدخلات العسكرية بدول الجوار واللجوء الى حل الازمات بالطرق السلمية، وخصوصا فيما يتعلق باليمن وضرورة استيعابها ضمن دول مجلس التعاون الخليجي.

٧. ضرورة إشراك ايران والعراق في إيجاد إطار أمني إقليمي، وضرورة إيجاد أرضية مشتركة للحوار بين دول المجلس والعراق وايران، إذ أن أمن الخليج يمكن أن يتحقق عبر تحالف قومي– إقليمي، عربي– ايراني بحيث يتخذ هذا التحالف أشكالاً مختلفة وفقاً لهذا الاساس.

٨. الاتجاه نحو تقوية الاوضاع المحلية وترشيدها لكل دولة من دول المجلس سياسيا واقتصاديا، وذلك لتحقيق مزيد من التماسك على مستوى المجلس كله وتعزيز التكامل الجماعي، ووضع آليات لتنفيذ السوق الخليجية المشتركة، ودعم النظام العربي عموماً والتفاهم على نظام أمني قوي لمنطقة الخليج.

٩. العمل على تطوير العلاقات القطرية الخليجية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية لما لها من أثر كبير على التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي.

١٠. ضرورة تخلي دول مجلس التعاون على الحماية الأمريكية وعدم الاعتماد عليها في حماية لأمن الخليجي.

١١. تطوير مصادر بديلة للطاقة خلال العقد القادم لضمان الحفاظ على مستواها الاقتصادي.

١٢. ضرورة توحيد العملة الخليجية على غرار الاتحاد الاوربي حيث إن هذه الخطوة تعطي قوة اقتصادية لمجلس التعاون الخليجي.

الفهرس

الإهداء .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الشكر والتقدير.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المقدمة.....١

الفصـل الأوّل: أمن الخليج العربي ومصادر التهديد.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول: أمن الخليج: مفهومه، وأهميته الاستراتيجية ..خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأوّل: أمن الخليج والرؤى المختلفة له: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الأوّل: مفهوم أمن الخليج:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

أولاً: الأمن الوطني (National security): .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

ثانياً: الأمن الجماعي: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

ثالثاً: الأمن الإقليمي الخليجي: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: الرؤى المختلفة لأمن الخليج العربي: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

اولا: مفهوم دول الخليج العربية لأمن الخليج.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

ثانيا: رؤى بعض القوى الإقليمية والعالمية لأمن الخليج: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الأوّل: تسمية الخليج والموقع الجغرافي:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

أوّلاً: تسمية الخليج:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

ثانيا: الموقع الجغرافي:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: الاهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المبحث الثاني: مصادر تهديد أمن الخليج الداخلية والخارجية خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأوّل: مصادر التهديد الداخلية: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الأوّل: الأزمة القطرية:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

أوّلاً: جذور الأزمة القطرية الخليجية الراهنة:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

ثانياً: تجدد الأزمة:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: العمالة الوافدة والخلل في التركيبة السكانية: .**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثالث: العنف والارهاب:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثاني: مصادر التهديد الخارجية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الأوَّل: التهديد الايراني: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثاني: العراق:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثالث: التهديد الإسرائيلي: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفصل الثاني: المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على أمن الخليج العربي خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المبحث الأول: انعكاس المتغير الإقليمي على أمن دول الخليج ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الأوَّل: احتلال العراق والبرنامج النووي الايراني:..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الأوَّل: الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
أولاً: دوافع الغزو:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
ثانياً: تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على أمن الخليج: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثاني: البرنامج النووي الايراني:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
أولاً: نبذة عن نشأة البرنامج النووي الايراني: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
ثانياً: دوافع البرنامج النووي الايراني:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
ثالثاً: مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الايراني:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
رابعاً: تداعيات البرنامج النووي الايراني على دول الخليج العربي: .. **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: الربيع العربي وأثره على دول الخليج(الثورة اليمنية أنموذجاً) **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الأوَّل: انعكاسات الربيع العربي على دول الخليج العربي:.. **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
أولاً: المملكة العربية السعودية .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
ثانياً: الامارات العربية المتحدة:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
ثالثاً: الكويت: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

رابعاً: قطر: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
خامساً: سلطنة عُمان: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
سادساً: البحرين:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثاني: ثورة اليمن وأثرها على دول الخليج:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
أولاً: التداعيات السياسية والأمنية: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
ثانياً: التداعيات الاقتصادية: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الثاني: أثر المتغيرات الدولية على أمن الخليج العربيخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الأوَّل: المتغير الأمريكي:..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الأوَّل: التوجهات السياسية الأمريكية حيال دول مجلس التعاون الخليجي:..**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثاني: دوافع التوجه الأمريكي حيال الخليج: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
اولاً: ضمان تدفق الإمدادات النفطية:.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
ثانياً: حماية أمن (إسرائيل):.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
ثالثاً: حماية أمن وسلامة الدول الموالية للولايات المتحدة الأمريكية: **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثالث: القواعد والتسهيلات التي تقدمها دول الخليج للولايات المتحدة الأمريكية: .. **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: الناتو وروسيا ودورهما في الخليج:..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الأوَّل: دور الناتو في الخليج العربي: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثاني: المتغير الروسي ودوره في الخليج العربي: ..**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الخاتمة.....٧
قائمة المراجع.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفهرس..... ١١